منطقة الخليج العربي: المكانة والبعد الجيواستراتيجي

دراسة في المؤثرات الإستراتيجية لنظام الإقليمي الخليجي

د/ حشوف يـــسين. أستاذ محاضر (ب)
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة بشار (الجزائر)

الملخص:

يرى بسمارك في الجغرافية العنصر الوحيد والدائم للسياسة وهنا يظهر لنا جليا أهمية دراســة الخصــائص الجغرافيــة والاستراتيجية للخليج العربي الذي يعد نموذجا واضحا في العالم من حيث تأثير العامل الجغرافــي علــى المجتمــع والاقتصــاد والسياسة، وضح ذلك " فير جريف" الذي أطلق تسمية (منطقة الارتطام والتصادم) على المنطقة البينية التي هي جغرافيا بينيــة بموقعها بين القوى العالمية الكبرى، وتمثل تلك المنطقة بطبيعتها وبيئتها منطقة انتقال تجمع بين الصفة البحرية والبرية بــدرجات متفاوتة، وهي استراتيجيا جبهة تصادم ومن تحدد أرض للمعركة فيما إذا حدثت بينها، وقد حدد تلك المنطقة الاستراتيجية وجعلها تشمل الوطن العربي بما فيه الخليج العربي، وهذا ما يثبت بشكل تطبيقي أهمية منطقة الخليج وهذا ماجعل المنطقة من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، وضمن اهتمامات الدول الكبرى، ومحورا من المحاور الأساسية للنزاعات والصراعات الدولية.

Abstract:

"Bismark" sees in geography only element and permanent policy, and here it shows us clealy the examination of geographic and strategiccharacteristics of Arabian gulf, which is a clearly model in gulf and the worldin terms of impact factor geography on society, economy, and politics. "veer grif" launched a label ("collision and the collision area"), the intra area location between the world is a major strength is geographically interfaces that strategy has identified the region and make it; we include the arab world, including the Arabian gulf and take what proves pratical importance of the gulf region. One of the most strategic areas in the world; among the concerns of the major powers, the centerpiece of the main axes of conflicts and international conflicts.

مقدمة

تعد معطيات الجغرافية السياسية من المقومات التي تصنع خصائص الدولة (أو الاقليم) التي تتأثر بها الوحــدات السياسية، وتتحدد أهميتها سواء بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحية، ولعلاقتها التفاعلية مع الوحدات السياسية الأخرى مــن ناحية أخرى، ويمتد تأثير هذه المعطيات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وجود وسياسية الوحدة السياسية ومن ثــم تحديد دورها في العلاقات الدولية.

يرى بسمارك في الجغرافية العنصر الوحيد والدائم للسياسة وهنا يظهر لنا جليــا أهميــة دراســة الخصــائص الجغرافية والاستراتيجية[1] للخليج العربي الذي يعد نموذجا واضحا في العالم من حيث تأثير العامــل الجغرافــي علــى المجتمع والاقتصاد والسياسة، وضح ذلك " فير جريف" الذي أطلق تسمية (منطقة الارتطام والتصادم cnusgwone) على المنطقة البينية التي هي جغرافيا بينية بموقعها بين القوى العالمية الكبرى، وتمثل تلك المنطقــة بطبيعتهــا وبيئتهــا منطقة انتقال تجمع بين الصفة البحرية والبرية بدرجات متفاوتة، وهي استراتيجيا جبهة تصادم ومن تحد أرض للمعركة فيما إذا حدثت بينها، وقد حدد (فير جريف) تلك المنطقة الاستراتيجية وجعلها تشمل الوطن العربي بمــا فيــه الخلــيج العربي، وهذا ما يثبت بشكل تطبيقي أهمية منطقة الخليج العربي على مر الزمن وهذا ماجعل المنطقة من أهم المنــاطق الاستراتيجية في العالم، وضمن اهتمامات الدول الكبرى وكذلك الدول النامية، ومحورا من المحاور الأساسية للنزاعــات والصراعات الدولية.

إن أكثر الأعداء قابلية وأعظمهم خطرا هم أولئك الذين يقعون عند خطوط الصدع(lines fault) بين حضارات العالم الكبرى، كما يقول صامويل هنتنغتون[2]، والخليج العربي كما سنرى يقع على الحدود الدامية بين الحضارتين العربية والفارسية، ثم بين الحضارة الاسلامية والحضارتين الهندية والصينية اللتين وصلت سفنهما اليه في عهد أسرة مين (ming)، ثم الغربية المسيحية، إذا لم يكن الخليج العربي مجرد تعبير جغرافي فقط، بل كان تعبيرا اقتصاديا حينا، ثم سياسيا أو عسكريا في أحيان أخرى، وتتضح أهمية منطقة الخليج العربي إذا طبقنا عناصر الجيوستراتيجية التي تشمل مقومات رئيسية هي: الموقع الجغرافي، والموارد الاقتصادية، والسكان، والتضاريس، والمناخ، والنظام السياسي، ودرجة التقدم، إذ يتم تفاعل العناصر السابق ذكرها من مادية ومعنوية ونظامية في تشكيل دور المنطقة في المحيطين الاقليمي والدولي.

أولا: الأهمية الجيوديمغرافية لمنطقة الخليج العربي.

1- **تسمية الخليج العربي:** سمي الخليج العربي ب: الخليج الفارسي، والبحر الأدنى، البحر المر، وأرض الله ، وأرض البحر، وخليج البصرة، وخليج القطيف، وخليج البحرين، وخليج عمان. ولم يوافق الفرس على تخلي العرب عن كل هذه الأسماء وتبني تسمية الخليج العربي، بحجة أنه منذ عهد البرتغاليين حتى البريطانيين استعمل المستعمرون في مراسلاتهم كافة اسم الخليج الفارسي منذ عام 1507 م، واستعمل عرب الخليج الاسم نفسه في مراسلة تلك القوى، ومن ذلك وثيقة استقلال الكويت عام 1961 بنسختيها الانجليزية والعربية، وهي أول محمية تستقل فيه، ومصطلح الخليج العربي ابتدعه السير شارلز بالغريف مندوب بريطانيا في البحرين خلال الثلاثينيات من القرن العشرين في أثناء خلاف بريطاني مع ايران حول البحرين والجزر العربية كما أظهرت الدول العربية في الأمم المتحدة قبولها لمسمى " الخليج الفارسي" من قبولها وثائق تحمل هذا الاسم، وهي الوثيقة (UNAD.3M/QEN) المؤرخة في 05 مارس 1971، والوثيقة الثانية، وهي (UNLA45.B .2E) المؤرخة في 10 أغسطس 1984، وبالاضافة الى ذلك أن مؤتمر الأمم المتحدة للأسماء الجغرافية قد كرر في اجتماعاته اسم الخليج الفارسي بوجوب مندوبين من العرب[3].

وفيما سبق صحة لا ينكرها باحث منصف، لكن تسمية الخليج الفارسي تعود الى أمير البحر اليوناني نيباركوس الذي عاد من الهند الى العراق سنة 326-325 ق.م عن طريق الخليج، حيث كان الاسكندر في انتظاره، ولكن أمير البحر المقدوني لم يتعرف الا على الساحل الفارسي[4]، بالاضافة الى أن الشعوب التي تسكن ضفته الفارسية هم عرب في أغلبيتهم، والمعروف أن الفرس ليسوا من أهل البحر، بل لطالما كان العرب هم بحارتهم في عز مجد فارس البحري*.

2- الموقع الجغرافي وأهميته: ان البيئة الجغرافية لأي نظام سياسي هي أحد مصادر قوة أو ضعف ذلك النظام، ومن ثم فهي تمثل إما إضافة أو خصما من مفردات القوة لذلك النظام، فالبيئة الجغرافية بعناصرها المختلفة من موقع ومساحة وتضاريس تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة الدولة سياستها الخارجية، وبالتالي تعمل باعتبارها أحد محددات قوة دور الدولة الخارجي، فبيئة الدولة الجغرافية تحدد المجال الحيوي لحركتها السياسية الخارجية، وتحدد – الى حد كبير- ماهية التهديد الموجه الى أمنها ومصادره.

وفي هذا الاطار سادت العلاقات الدولية مجموعة من نظريات السياسة الخارجية التي تقول بالتأثير المباشر للجغرافيا في سياسة الدول الخارجية وقدرتها على بناء قوتها البرية والبحرية وهو ماعرف بنظريات الجغرافيا السياسية لكل من ماهان وماكيندر وراتزل الالماني الذي قال بالحتمية الجغرافية[5].

إن الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الخليج العربي وما تحويه أراضيها من ثروات نفطية، جعلا هذه المنطقة مطمعا للعديد من القوى الطامعة في الثروة الاقتصادية والموقع الاستراتيجي، وصارت المنطقة محورا تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية، فمنطقة الخليج تتميز من الناحية الاستراتيجية بكونها تتوسط العالم القديم وتمر بها أشهر

الطرق التجارية التي تربط أوروبا بالشرقين الأدنى والأقصى، ويكتنز في جوفها أكبر نسبة إحتياطي من النفط العالمي، كل ذلك دفع القوى الكبرى الى التنافس على هذه المنطقة.

يقع الخليج العربي[6]، جنوب قارة آسيا بين شبه الجزيرة العربية غربا، وايران شرقا، ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا، والعراق شمالا، وهو على شكل ذراع بحري يتكون من منطقتين متصلين اقتصاديا وسياسيا وطبيعيا، هما منطقة اليابسة المعبر عنها بدول مجلس التعاون الخليجي وتبلغ مساحتها (2.476.000 كلم)، والمنطقة المائية الممثلة بالسطح المائي المسمى الخليج العربي الذي يغطي مساحة مقدارها(148.028كلم)، ويتمد الخليج العربي من مخرج شط العرب في الشمال الغربي عند دائرة عرض(30 درجة شمالا)، وخط الطول (48 درجة شرقا) الى مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند دائرة عرض (26 درجة)، وخط طول (56 درجة) شرقا[7]، وهو أحد بحار المحيط الهندي، يصل طوله الى (615 ميل بحري) وعرض يصل الى حوالي (210-220 ميل بحري) داخل مضيق هرمز، والخليج عبارة عن منخفض مائي كبير ضحل نسبيا يبلغ متوسط عمقه الى حوالي (300قدم) يزداد حتى يصل (360 قدم) بالقرب من مضيق هرمز، وتبلغ طول سواحله الغربية فتبلغ حوالي، وتبلغ طول سواحله الشرقية (3760كلم) أي ضعف الساحل الشرقي وتطل عليه ايران بشكل أساسي، إضافة الى القسم الشمالي الذي يشكل جنوب العراق وغرب منطقة عبر يستان (الأحواز)[8]، وتعد منطقة الخليج من المناطق القليلة السكان في الوطن العربي قياسا بمساحتها وثروتها الهائلة وتمتلك العربية السعودية أكبر مساحة في المنطقة، تليها ايران، بينما تحتل البحرين المساحة الأصغر بين دول النظام الاقليمي الخليجي.

ويبلغ اجمالي مساحة منطقة الخليج بدولها الثماني نحو 4.47 مليون كلم^2، وتتميز ايران عن باقي دول المنطقة بأنها تمتلك أكبر سواحل على الخليج العربي بطول ألف ومئتي كلم، تليها الامارات، فالسعودية، بينما يعتبر العراق أقل تلك الدول امتلاكا للسواحل البحرية على الخليج العربي، حيث لا تتعدى سواحله 15 كلم.

إضافة الى اشراف ايران على سواحل الخليج العربي وبحر عمان، فإنها تتميز بموقع استراتيجي أتاح لها حدودا مشتركة مع الاتحاد السوفياتي السابق، كما أن إشرافها على مضيق هرمز يمكنها من السيطرة على الملاحة الدولية في الخليج الى المياه المفتوحة، مما يضيف اليها مصدرا من مصادر القوة، ويجعل كل الدول الكبرى تسعى الى كسب ودها وتتفادى الاصطدام بها بقدر الامكان.

ويوضح الجدول التالي القدرات والامكانات الجغرافية لدول النظام الاقليمي الخليجي، متضمنا المساحة وطول الساحل البحري لكل منها على الخليج العربي.

الجدول رقم (1): الامكانت الجغرافية لدول النظام الاقليمي الخليجي.

الدولة	طول الساحل على الخليج العربي (كلم)	نسبة طول الساحل في المئة	المساحة كلم ^{2}	نسبة المساحة في المئة
الامارات	800	24	77 ألف	1.7
البحرين	120	4	600	0.1
العراق	15	0.4	450 ألفا	10
عمان	90	2.6	300 ألف	6
الكويت	200	6	17 ألف	0.3
قطر	380	11	11 ألفا	0.2
السعودية	550	16	2.2 مليون	49
ايران	1200	36	1.6 مليون	35
الاجمالي	3355	100	4.47 مليون	100

المصدر: عبد الخالق عبد الله: **النظام الخليجي، السياسة الدولية**، العدد 114 (تشرين الأول/ أكتوبر1993)، ص 23.

إن وضع دول النظام الاقليمي الخليجي الجغرافي قد أسهم في حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، من خلال نزاعات الحدود العديدة التي ثارت بين دول النظام، فدولة مثل السعودية مترامية الأطراف نشأت بينها وبين معظم دول النظام الاقليمي الخليجي نزاعات حول الحدود، مثل النزاع مع كل من: ايران، الكويت، العراق، الامارات، اليمن، قطر، وسلطنة عمان. وكذلك هناك النزاع القطري البحراني الذي حل قضائيا، والنزاع الامراتي الايراني حول الجزر الثلاث المغتصبة، والنزاع الذي ثار بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان حول واحة البريمي.

بل إن هناك نزاعات داخلية نشبت بين الامارات السبع المكونة لدولة الامارات، والنزاع العراقي الكويتي الذي انتهى بالغزو عام 1990، وكانت له نتائج وتداعيات سلبية مازالت دول وشعوب المنطقة تعاني آثارها، وقبله النزاع حول شط العرب بين العراق وايران الذي أسفر عن حرب دامت نحو ثماني سنوات... الخ، وكلها من الدلائل التي تؤكد أن المعطيات الجغرافية الخليجية أسهمت في حالة الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

3- الطبيعة الديمغرافية (التركيبة السكانية):

يمثل السكان أساسا بشريا للنمو الاقتصادي وبناء قوة الدولة العسكرية، وبخاصة إذا ارتبط ذلك الأساس بتوافر الموارد الطبيعية والقدرة التكنولوجية اللازمة للاستفادة من ذلك الحجم السكاني.

والتوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية مطلوب، والا مثل التزايد السكاني عبئا ثقيلا على الاقتصادات الوطنية، كما أن توافر الموارد الطبيعية من دون وجود حجم سكاني مناسب وقوة عسكرية تحميه يجعل الدولة عرضة للأطماع الخارجية من دون رادع.

وتعتبر ايران أكبر دول النظام الاقليمي الخليجي من حيث عدد السكان، فتفوقها العددي وقوتها لا تضاهيهما أي قوة أخرى داخل النظام الاقليمي الخليجي، فهي تتفوق على الدول الخليجية مجتمعة من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها نحو ثلاثة أضعاف عدد سكان العراق، وخمسة أضعاف سكان المملكة العربية السعودية، أما باقي الدول الخليجية فأعداد سكانها لا تكاد تذكر بالمقابلة مع ايران، وتتوقع بعض المصادر أن يصل عدد سكان ايران عام 2025 الى نسبة 67 في المئة من العدد الاجمالي لسكان النظام الاقليمي الخليجي، ويوضح الجدول التالي تطور أعداد السكان خلال الفترة 1995 .2001م

الجدول رقم (2): تطور عدد السكان في النظام الاقليمي الخليجي:

الدولة	1995	1996	1997	2001
العربية السعودية	18.801.588	19.344.556	20.001.487	22.024.000
دولة الامارات	2.411.041	2.479.000	2.624.000	2.369.000
الكويت	1.801.797	1.894.362	1.979.689	1.974.000
سلطنة عمان	2.131.000	2.214.720	2.255.609	2.553.000
قطر	490.132	505.826	522.023	744.000
البحرين	577.684	598.225	620.378.	63.4.000
العراق	19.890.000	.....	.....	22.676.000
ايران	61.528.050	.....	.....	65.620.000

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية، الرياض: مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، 1999، ص 3-4،

وإذا تتسم القاعدة السكانية في النظام الاقليمي الخليجي بعدم التجانس الديمغرافي، وتعاني اختلالا واضحا في التوزيع لمصلحة ايران، وهذا ما جعل دولة مثل الكويت عاجزة عن مجابهة غزو تقوم به دولة أخرى تفوقها عددا وعتادا مثل العراق، كما جعل دولة مثل الامارات العربية المتحدة عاجزة عن اتخاذ عمل عسكري مضاد لايران

لاسترداد الجزر الثلاث التي استولت عليها تلك الأخيرة، وهذا من شأنه أن يسهم في عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

ثانيا: المكانة الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.

1- إمكانات القدرة الاقتصادية: إن توافر الموارد الاقتصادية في حد ذاته من دون إمكانات تسمح بإستغلالها إستغلالا أمثل لا يمثل مصدر قوة، على الرغم من كونه يمثل أساسا لها، لذلك على كل دولة أن تسعى الى إستغلال ما تتوفر عليه من موارد وثروات إقتصادية إستغلالا سلميا لتحويلها الى قوة حقيقية تستطيع معها التأثير في مجريات الأمور الدولية على الصعيد الاقتصادي، كما أن إمتلاك الدولة لتلك الموارد يجعها مطمعا للاخرين، لذلك لابد إن يواكب هذه الموارد إمتلاك القوة العسكرية القادرة على حمايتها، كما أن علاقات التكامل الاقتصادي والاستفادة المتبادلة على المستويين الاقليمي والدولي أمران ضروريان لردع الأطماع الخارجية.[9]

وتشمل قوة الدولة الاقتصادية عددا من العناصر الرئيسية [10]:

1- الناتج المحلي الاجمالي.
2- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
3- الصادرات كنسبة مئوية من الواردات.
4- نسبة الأرض الصالحة للزراعة.
5- انتاج الطاقة الكهربائية.
6- انتاج النفط.
7- انتاج الغاز الطبيعي.
8- نسبة التضخم.
9- معدل نمو الناتج المحلي.

تستأثر منطقة الخليج العربي بصفة خاصة بإهتمامات متزايدة من قبل الباحثين والمتخصصين، بسبب الأهمية الكبيرة والانشائية للمنطقة في العلاقات الدولية، والتي تنبع من موقعه الجغرافي في المتوسط للعالم القديم في كتلة أوراسيا بإعتباره واسطة لنقل الحضارات بين الشعوب الواقعة على سواحله القريبة منه مع بلاد واد الرافدين، وكهمزة وصل بين الشرق والغرب، بين أوروبا وكل من الهند والشرق الأقصى واستراليا لتسيير النقل الاستراتيجي كما يعتبر ممرا مائيا يحتوي على أهم المضايق الدولية التي تتحكم بنقل النفط، فهو يرتبط بمضيق هرمز وخليج عمان وباب المندب والبحر الأحم، وكذلك يعتبر أحد أذرع المحيط الهندي وهو بذلك يعد ممرا حيويا له أهميته من الناحية التجارية والعسكرية.

وتأتي أهمية الخليج كونه يضم مضيق هرمز، أحد أهم المضائق العالمية باعتباره عنق الزجاجة في مدخل الخليج العربي[11]، الذي يتحكم بطرق التجارة من والى الخليج خصوصا وأن الخليج كان يطل على قناة السويس البرية (قبل افتتاح قناة السويس)، يربط دول كتلة أوراسيا، وهذا ما يفسر إهتمام بريطانيا لاختلاف العراق والامارات المطلة على الخليج، وبعد إفتتاح قناة السويس تضاءلت هذه الأهمية التي عادت بعد إكتشاف النفط، مما جعل السيطرة على مضيق هرمز تعني من حيث الواقع السيطرة على الملاحة في الخليج ومن ثم إمدادات البترول اللازم للصناعة في الدول المتقدمة، ونظرا لهذه الأهمية الاستراتيجية يعد الخليج العربي وحتى الوقت الحاضر من أهم مناطق القواعد العسكرية في العالم بإعتباره الشريان الرئيسي بل الوحيد للملاحة في المنطقة[12]، كما أن قربه من بؤر الصراعات الاقليمية والدولية، خاصة تلك المؤثرة دوليا وإقليميا مثل الصراع العربي – الاسرائيلي، والصراع الهندي – الباكستاني، وقربه من الاتحاد السوفياتي (سابقا) والمحيط الهندي، جعله يحضى بأهمية إستثنائية في سلم الاستراتيجيات الدولية

والاقليمية[13]، إضافة الى خصائص المنطقة الجغرافية من حيث كثرة الجزر والخلجان المنتشرة في الخليج، ذات الأهمية الاستراتيجية من حيث تحديد الجرف والسيطرة على الملاحة ناهيك عن أن بعضها إمكانية ذات أهمية نفطية كبيرة، أعطت المنطقة أهمية إستراتيجية عسكرية[14]، من خلال إقامة القواعد العسكرية والبحرية الى جانب كونها مناطق وثوب على الساحل العربي للخليج، كقاعدة الظهران في السعودية، وقاعدة مصيره في سلطنة عمان، والجفير في البحرين، التي أقامتها أمريكا وتحاول من خلالها السيطرة على المنطقة لتأمين مصالحها وبالتالي إحكام السيطرة من خلال تأمين بقاء التأييد الخليجي للوجود الأمريكي في المنطقة، وللوجود البريطاني قبل ذلك، لتصبح بذلك المقولة التي تصف الخليج" هو قلب الشرق جغرافيا وبابه السحري وصندوقه الذهبي ومحور الصراع الدولي سياسيا وإقتصاديا".

الجدول رقم (3): تاريخ إكتشاف النفط في الدول الخليجية.

الدول الخليجية	تاريخ الاكتشاف	تاريخ الانتاج
البحرين	1932	1932
العراق	1909	1934
الكويت	1938	1946
عمان	1962	1969
قطر	1940	1940
السعودية	1938	1938
الامارات	1953	1965
اليمن	1938	1985

المصدر: عبد اللطيف علي المياح وحنان علي الطائي: **الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه الخليج العربي**، ط 1. دار مجدلاوي،عمان، 2002. ص 38.

والنظام الاقليمي الخليجي يمكن أن يطلق عليه " النظام النفطي " فقد وصل إجمالي إيرادات الدول الثماني من النفط خلال الفترة من 1973م وحتى عام 1993م نحو ألفين وخمسمئة مليار دولار (2.5 تريليون دولار)، وهذه الثروة النفطية هي التي جعلت ذلك النظام يشهد مجموعة من التغييرات الحضارية والمادية، نقلت تلك النظم من طور النظم القبلية الريعية الى دول حديثة متكاملة كما إن هذه الثروة هي ذاتها المسؤولة عن كل الصراعات التي دارت وتدور بين دول ذلك النظام حول الحدود والتخوم المشتركة لاحتواء أراضيها على النفط كما أن هذه الثروة قد جعلت من هذه الدول محطا للأطماع الخارجية.

ويساهم النفط وحده بنحو 80 في المئة من صادرات تلك الدول و90 في المئة من مصدر عملاتها الأجنبية، ونحو 40 في المئة من الناتج القومي الاجمالي فيها، مع العلم أن تلك الدول عمدت الى عدم الاعتماد على النفط وحده، وسعت الى تنويع مصادر الدخل القومي فإتجهت الى زيادة مساهمت القطاعات الانتاجية الأخرى، خصوصا القطاع الصناعي، وبدت تلك الدول قادرة على تمويل مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروعات الرعاية الصحية والتعليمية، الأمر الذي أدى الى تحقيق درجة عالية من الرفاهية الاقتصادية للمواطنين، وإزداد مستوى الانفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي الذي بلغ متوسطه 32 في المئة و29 في المئة سنويا على التوالي، كما أصبح متوسط دخل الفرد الخليجي من أعلى المعدلات في العالم، فالامارات تحتل المركز الأول على مستوى النظام الاقليمي الخليجي من حيث معدل الدخل الفردي، تليها الكويت، ثم قطر، فالبحرين، ثم سلطنة عمان، فالسعودية، فالعراق، وأخيرا ايران.

وبينما تحتل السعودية المركز الأول من حيث الناتج القومي الاجمالي، تليها ايران، تأتي البحرين في ذيل القائمة.

الجدول رقم (4): القدرات الاقتصادية لدول النظام الخليجي.

الدولة	الناتج القومي الاجمالي(مليار دولار)	انتاج النفط (مليونبرميل)	معدل دخل الفرد بالدولار	نسبة التعليم في المئة	استهلاكالكهرباء للفردكيلووات / ساعة	الصادرات بالمليار دولار	الواردات بالمليار
السعودية	105	8.4	10330	77	4692	52.638	42.197
الكويت	27	1.5	15984	96	13800	14.673	13.663
الامارات	33	2.2	23330	78	9892	38.9	36.08
البحرين	4	.....	10804	83	7645	5.518	4.322
قطر	7	0.4	11800	89	13912	9.427	3.214
عمان	12	0.5	10573	11	2828	8.429	7.947
العراق	40	0.5	3510	73	.....	.....	.....
ايران	93	3.5	3120	43	.....	.....	.....
الاجمالي	321				52769	91074	74951

المصدر: شؤون خليجية، العدد 27 (خريف 2001)، ص 222-224، و عبد اللطيف، المصدر نفسه، ص 40 و43.

يمكن القول أن النظام الإقليمي الخليجي يمتلك إمكانات إقتصادية هائلة مقابل العديد من دول النظام العالمي، وإن هذه الدول قد استطاعت تحقيق درجة عالية من النمو الاقتصادي مقابل العديد من دول العالم النامي، الا أن ماشهدته تلك المنطقة من حروب وإضطرابات أمنية دفعها الى تخصيص نسبة كبيرة من إمكاناتها الاقتصادية نحو الانفاق العسكري وأثر مباشرة في مواصلة جهود التنمية في تلك الدول.

ثالثا: البعد الاستراتيجي لمضيق هرمز.

يعتبر مضيق هرمز أحد أهم الممرات المائية في العالم، وقد لعب دورا دوليا وإقليميا هاما منذ عدة قرون أسهم في تطوير التجارة الدولية، ولم تكن الملاحة فيه أنذاك خاضعة لمعاهدات دولية بل كانت تخضع لنظام الترانزيت الذي لا يفرض شروطا على السفن طالما أن مرورها يكون سريعا من دون توقف، ويكتسب مضيق هرمز أهمية من كونه يعد بمنزلة عنق الزجاجة في مدخل الخليج العربي وهو المنفذ الوحيد للدول العربية المطلة على الخليج العربي بإستثناء المملكة العربية السعودية والامارات وسلطنة عمان.

ومن الناحية القانونية فإن مضيق هرمز عبارة عن مضيق مائي يصل بين مسطحين أو رقعتين من البحار العالية، حيث الخليج العربي من جهة وخليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى.

يقع مضيق هرمز بين أراضي دولتين هما ايران وسلطنة عمان، وفي الوقت ذاته يضم جزأين من مياه البحار العالية، وهي مياه البحار العالية لخليج عمان بمياه البحار العالية للخليج العربي، وتنطبق عليه من الناحية القانونية حالة المضيق الذي يقع بين أراضي دولتين فيكون والحالة هذه خاضعا لسيادة وإختصاص الدول الساحلية على مقدار بحارها الاقليمية أو الى الخط الوسط لمجرى المياه حسب إتساع المضيق، وبما أن إتساع المضيق حوالي (23 ميلا) فإنه يقع ضمن المياه الاقليمية العمانية والايرانية ولكونه يربط بين جزأين من البحار العالية فإنه يخضع لمرور الملاحة الدولية من دون الحاجة لاستحصال إجازة مرور مسبقة من الدولتين الساحليتين، فيما يعتبر الخط الوسط هو الحد الفاصل بين المياه الاقليمية للدولتين في حالة وجود أو عدم وجود معاهدة بينهما، وإذا كانت المياه الاقليمية متداخلة بسبب ضيق المضيق بالنسبية الى مياهها الاقليمية، فإن خط الحدود بينهما إما يثبت في وسط المضيق أو المركز البحري الوسطي، مالم ينظم ذلك بمقتضى إتفاقيات خاصة بين الدولتين[15].

وعلى إعتبار أن مياه الخليج العربي تعد بحرا شبه مغلق لذلك يشكل مضيق هرمز المنفذ الوحيد لعدد من دول الخليج العربية (العراق،الكويت،قطر،البحرين) التي تعتبر أكثر إرتباطا بالمضيق مقارنة بغيرها مثل ايران وربما عمان

والمملكة العربية السعودية والامارات العربية التي لها منافذ بحرية خارج مياه الخليج،وبالتالي فإن صلتها البحرية بالعالم الخارجي لا يمكن أن تقوم الا عبر مياه مضيق هرمز،لذلك تم تخصيص ممرين(دهابا وإيابا) للملاحة في المضيق وفقا للخصائص الهيدروغرافية المحددة من قبل(المنظمة الدولية للملاحة البحرية).

1- الملامح الاستراتيجية لمضيق هرمز:

تأتي أهمية مضيق هرمز الاقتصادية كونه يمثل الممر البحري لتجارة خمس دول عربية هي: العراق والكويت والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة، بالإضافة الى ايران والمملكة العربية السعودية، وبذلك يصبح المضيق ممرا لتجارة سبع دول، آخذين في الاعتبار إمتلاك الدولتين الأخيرتين سواحل بحرية أخرى، على خليج عمان وبحر العرب بالنسبة لايران وعلى البحر الأحمر، بخصوص المملكة العربية السعودية، وتشترك الدول التسع المتشاطئة على الخليج العربي بكونها من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم.

وبلغت ذروة أهمية هذه المنطقة لكونها تمتلك إحتياطات نفطية هائلة تجاوزت (730) مليار برميل، وبذلك تصاعدت أهمية مضيق هرمز الذي يعد المنفذ الذي تخرج منه صادرات النفط الى الدول المستهلكة في مختلف دول العالم وخاصة الدول الصناعية المتقدمة، والتي تبلغ أكثر من (17) مليون برميل يوميا، فضلا عن عشرات السفن التي تعبر المضيق وتنقل البضائع من والى الدولة المطلة على الخليج العربي، وبالتالي أضحى مضيق هرمز من أهم المضائق الملاحية في العالم، حيث تعبره أكثر من (80) سفينة يوميا وبمعدل ناقلة نفط أو سفينة تجارية في كل (06) دقائق، حيث يسمح عمق المياه بالمرور للناقلات النفطية العملاقة، وتوجد في المضيق قناتان ملاحيتان، تقع القناة العميقة بالقرب من السواحل العمانية، بينما توجد القناة الأقل عمقا بالقرب من السواحل الايرانية[16].

وتأتي الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في منظور الجغرافيا السياسية من الأهمية الاستراتيجية والنفطية لمنطقة الخليج العربي بشكل عام، وهو مادفع بعض دول الخليج العربية الى التخفيف من إعتمادها على هذا المضيق بسبب الأزمات السياسية التي أثارها في فترات سابقة، في حين قامت ايران في زمن الشاه بإحتلال الجزر الاماراتية الثلاث بالقوة أوائل السبعينيات بهدف دعم سيطرتها العسكرية على المضيق[17]. وأقامت فيها قواعد عسكرية للسيطرة على حركة السفن في الجنوب الغربي للمضيق الى جانب سيطرتها عليها في الشمال بواسطة القاعدة البحرية الايرانية في مدينة (بندر عباس).

ومنذ إكتشاف النفط في منطقة الخليج أصبح مضيق هرمز موضوع رهان إستراتيجي بين الدول الكبرى، فالاتحاد السوفياتي السابق كان يتوق للوصول الى المضيق لتحقيق تفوقه المنشود والتمكن من نفط المنطقة. بينما سعت الولايات المتحدة الى إطلاق أصاطيلها في مياه المحيط الهندي والخليج العربي ومتنت الروابط السياسية والتجارية والعسكرية مع دول المنطقة ضمانا لوصولها الى منابع النفط والاشراف على طرق إمداده إنطلاقا من مضيق هرمز الذي تعتبره جزءا من أمنها الوطني بإعتبار أن تأمين حرية الملاحة فيه مسألة دولية بالغة الأهمية لاسيما وأنه الطريق الأهم لإمدادات النفط العالمية.

ويقع مضيق هرمز بين أراضي دولتين هما ايران وسلطنة عمان، وفي الوقت ذاته يربط جزأين من مياه البحار العالية، وهي مياه البحار العالية لخليج عمان بمياه البحار العالية للخليج العربي، وتنطبق عليه من الناحية القانونية حالة المضيق الذي يقع بين أراضي دولتين فيكون والحالة هذه خاضعا لسيادة وإختصاص الدول الساحلية على مقدار بحارها الاقليمية أو الى الخط الوسط لمجرى المياه حسب إتساع المضيق، وبما أن إتساع المضيق يتراوح ما بين 20 و32 ميلا بحريا فإنه يقع ضمن المياه الاقليمية العمانية والإيرانية ولكونه يربط بين جزأين من البحار العالية فإنه يخضع لمرور الملاحة الدولية من دون الحاجة الى أخذ إجازة مرور مسبقة من الدولتين الساحليتين، غير أن ايران وسلطنة عمان تتمسكان بسريان نظام المرور البري الذي يضمن لهما السيطرة على المضيق، وحماية أمنهما من الأخطار التي تنتج

عنه، في حين أن بقية الدول الخليجية الأخرى تتمسك بحق المرور العابر طبقا للمادة 38 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 والذي يقترب معناه من نظام المرور الحر، ويعني ذلك إتاحة الحق في المرور دون إعاقة.

من هنا فإن ثمة مصلحة واضحة للمجموعة الدولية في إنسياب حركة الملاحة في مضيق هرمز وقد تتباين المصالح في العبور عبر الممر المائي الاستراتيجي مابين دولة وأخرى، ولكن الجميع في كون هذه المصالح حيوية أو مهمة ولها إنعكاسات مباشرة لا تخفى على الاقتصاد العالمي.

2- النظام القانوني للملاحة في مضيق هرمز: خلال مناقشة الأحكام القانونية للمضايق في المؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار، حدث صراع بين الدول الكبرى والدول النامية حول النظام القانوني المستخدمة للملاحة الدولية حيث وافقت الدول الكبرى على بقاء هذه المضايق مفتوحة وخاضعة لنظام المرور العابر بالنسبة لجميع السفن بما فيها السفن الحربية والطيران، أما الدول المستطئة لهذه المضايق فكانت تسعى الى تطبيق مبدأ السيادة الاقليمية على هذه الممرات المائية الدولية وإخضاعها لنظام المرور البري الذي يفرض فيه مرور السفن والطائرات التجارية دون السفن والطائرات الحربية التي يشترط لمرورها الاذن المسبق[18]، الا أن الاتفاقية إعتمدت حق المرور العابر للسفن والطائرات في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار ومنطقة إقتصادية خالصة وجزء آخر من أعالي البحار ومنطقة إقتصادية خالصة، وأوضحت الاتفاقية حقوق وواجبات السفن التي تمر في المضيق، وحقوق وواجبات الدول الساحلية المطلة عليه، وتنطبق هذه الأحكام على مضيق هرمز[19].

يعتبر نظام المرور العابر من الأنظمة التي إستحدثتها إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 ولم يكن من الأنظمة الملاحية المعروضة من قبل، وقد إستخدمت المشروعات التي نوقشت في المؤتمر الثالث لقانون البحار تعبير" المرور العابر" كمحاولة للتوفيق بين الاتجاهات المتعارضة التي سادت مناقشات موضوع المرور عبر المضايق المستخدمة للملاحة الدولية[20].

وعرفت الفقرة الثانية من المادة 38 من الاتفاقية المرور العابر بأنه " ممارسة حرية الملاحة والتحليق لغرض وحيد هو العبور المتواصل السريع في المضيق"، وبموجب هذا النظام تتمتع جميع السفن والطائرات دون تمييز سواء أكانت تجارية أو غير تجارية، أو حربية بحق المرور العابر الذي لا يجوز أن يعاق، بمعنى أن المرور العابر هو أن تمارس السفن والطائرات حرية الملاحة والتحليق لغرض وحيد هو العبور المتواصل السريع في المضيق، ولا يمنع ذلك من الدخول الى الدولة الساحلية المطلة على المضيق أو مغادرتها أو العودة منها مع مراعاة شروط الدخول الى تلك الدول، ولا يمس نظام المرور خلال المضيق النظام القانوني للمياه التي يتشكل منها ولا ممارسة الدول الساحلية المطلة على المضيق لسيادتها وولايتها على هذه المياه وحيزها الجوي وقاعها وباطن أرضه.

أما المادة 37 من الاتفاقية فقد حددت نطاق تطبيق نظام المرور العابر حيث أشارت الى أن هذا النظام يطبق على المضايق التي تستخدم للملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة، وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة.

و خلال المؤتمر الثالث لقانون البحار ناقشت لجنة الجزاء العرب التي تم تشكيلها لدراسة موضوعات قانون البحار ما أوصى به مجلس جامعة الدول العربية في قراره رقم 2978 لعام 1972 بقبول مبدأ حرية الملاحة في المضايق والخلجان.

خاتمة:

تعد منطقة الخليج العربي من الناحية الجغرافية مؤثرا إستراتيجيا في النظام الاقتصادي، الدولي، فهي مركز لأربع دوائر متصل بعضها مع بعض، وهذه الدوائر هي: الجزيرة العربية، والمشرق العربي، والشرق الأوسط، والمحيط الهندي، إضافة الى أنها تقع على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الأوسط

وغرب آسيا، وجنوب شرق آسيا، ولا تبعد في الوقت نفسه كثيرا عن الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي سابقا الذي يفصله الخليج من الوصول الى المياه الدافئة في المحيط الهندي، وبالتالي إمكانية وصوله الى بحر العرب والقرن الافريقي.

الهوامش :

(1) حسين فيصل غازي: **المنظور الجيواستراتيجي الأوروبي تجاه الخليج العربي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 244، 1999.

(2) صمويل هنتنغتون: **صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة: مالك عبيد أبو شهيرة ومحمود محمد خلف مصراتة، ليبيا: الدار الجماهيرية، 1999، ص 71.

(3) Atefeh méauziar: **atefeh maziyars article on persian gulf**, daily tahran, 26/6/2000.

(4) قدري قلعجي: **الخليج االعربي بحر الأساطير**، بيروت: شركة المطبوعات، 1992، ص 8.

* قائد البحرية الايرانية سابقا، ثم وزير الدفاع، هو علي شمخاني من عربستان، وكان مرشح الرئاسة ضد خاتمي في انتخابات 2001.

(5) محمد طه بدوي: **مدخل الى علم العلاقات الدولية**، ط03، القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1976، ص 137-142.

(6) ان اطلاق تسمية (الخليج الفارسي) على الخليج العربي، نشأت من اكتشاف الاسكندر المقدوني العربي، نشأت من اكتشاف الاسكندر المقدوني منذ 23 قرنا، للساحل الفارسي من الخليج، للمزيد من المعلومات أنظر: السيد نوفل، **الأوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، ط2. القاهرة: مطبعة المعرفة، 1961.

(7) أحمد عبد الباقي مقبل، الفقيه: **أزمة الخليج الثانية و موقف السياسة اليمنية منها**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، 2003-2004، ص 9.

(8) الدول العربية المطلة على الساحل الشرقي هي: الكويت، السعودية، قطر، البحرين، الامارات، عمان.

(9) سعيد حمد الحساني: **تطور العلاقات بين دولة الامارات العربية المتحدة و ايران**: دراسة حالة لمشكلة الجزر الثلاث، أطروحة دكتوراه، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، 1999، ص 38-39.

(10) القبيعير صالح بن عبد العزيز: **السياسة الخارجية الايرانية وأثرها على الأمن القومي1979 -1995**، أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، 1988، ص 33-34.

(11) رجب يحي حلمي: **مجلس التعاون لدول الخليج العربي – رؤية مستقبلية**، ط1، الكويت: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، 1983، ص 21.

(12) جاسم بن محمد القاسمي: **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي انجازاته و تحدياته**، د.ط، مؤسسة شباب الجامعة، مصر: 2000، ص 126-127.

(13) Makleh Emile: **arab-american relation in the présion**, gulf, d.c.washington, 1976, p1.

(14) عبد الوهاب عبد المنعم: **جغرافية العلاقات السياسية**، د.ط، وكالة المطبوعات، الكويت، د. ت، ص 592.

(15) خضير عباسي النداوي: **مضيق هرمز.....بين الأهمية الاقتصادية والضغوط العسكرية**، مجلة آراء، رقم 47، أغسطس 2008، مركز الخليج للأبحاث، ص90.

(16) نفس المرجع، ص 90-91

(17) Anthony h: cordesman, iran, oil, and the strait of harmuz ,center for strategic and international studiies, Washington, march 26, 2007, p3

(18) **الأحكام القانونية الدولية للملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز**، دراسة موجزة منشورة بتاريخ 30 نوفمبر 2009 من خلال موقع جامعة الملك سعود الالكتروني، متوفرة على الرابط التالي:
http // blogs.ksu .edu.sa/noufandaseel / 2009/11/30/147

(19) المواد (34-35-36-37-38-39-40-41-42-43-44-45) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

(20) ابراهيم العتاني: **قانون البحار**، ج1، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1985، ص .0179